

Void of Judicial Notifications in Iraqi Civil Procedures Law

Dr. Hussein Abdulqadir
College of Law
University of Basrah

Abstract

The void of judicial notifications is one of the most important topics in Iraqi civil procedures law where it is related to judicial notifications which the court depends on when it starts its procedures. If notifications are done correctly and according to law, the court will go on in its procedures and solve the problem. And if notifications are incorrect, the judicial procedure will be entirely void and even the sentence which is issued in this concern will be cancelled.

Moreover, the importance of judicial notifications stems from the fact that it is subject to the judges opinions, where the Iraqi legislator has given them a wide authority to evaluate the validity of such notifications.

بطلان التبليغات القضائية في قانون المرافعات المدنية العراقي

م.د. حسين عبد القادر معروف
كلية القانون / جامعة البصرة

الملخص:

يعد بطلان التبليغات القضائية من أهم المواضيع في نطاق قانون المرافعات المدنية العراقي، إذ انه يتعلق بالتبليغات القضائية التي على أساسها تباشر المحكمة إجراءاتها، فإذا كانت التبليغات جرت بصورة صحيحة ومطابقة للقانون سارت المحكمة في المرافعة وفصلت في الموضوع، أما إذا كانت التبليغات غير صحيحة، فيترتب عليها بطلان إجراءات الدعوى كلها، وكذلك زوال الحكم الذي صدر في موضوعها.

كما ان أهمية التبليغات القضائية تنتج من كونها محلاً لاجتهاد القضاة، إذ ان المشرع العراقي ترك لهم سلطة واسعة في تقدير سلامة هذه التبليغات.

بطلان التبليغات القضائية في قانون المرافعات المدنية العراقي

المقدمة :

يعد بطلان التبليغات القضائية من المواضيع الهامة سواء على المستوى النظري او على مستوى التطبيق العملي في المحاكم، فقد كان موضع اهتمام المشرع لما يتمتع به موض وع التبليغات من أهمية كونه الأساس الذي تبنى عليه إجراءات الدعوى كافة . لذلك فمن الطبيعي ان لا يقف المشرع عند حد وضع قواعد و إجراءات الدعوى دون ان يضع جزاء الإخلال بها لحمل الخصوم على اتباعها . فهذه الإجراءات مقررة في الأصل لتوجه صاحبها إلى السبيل التي تؤدي بها إلى الوصول إلى حقه .

ولما كانت هذه الإجراءات ذات طابع شكلي كان على المشرع خلق موازنة بين الاحترام الواجب للشكل، وعلى أساسه يقرر بطلان التبليغ، وبين الحق بحيث لا يؤدي احترام الشكل إلى ضياع الحق الموضوعي و إطالة أمد النزاع.

كما يحتل هذا الموضوع أه مية كبيرة على مستوى التطبيق العملي لما أبرزته الجوانب العملية من اجتهادات قضائية انعكست على ميدان العمل القضائي ولامست بشكل مباشر جوانب الحياة العملية للأفراد.

وقد وضع المشرع العراقي قواعد عامة لإجراء التبليغات القضائية كافة في المادة (٢٦) /مرافعات)، فليست هناك إجراءات معينة لكل ورقة يجري تبليغها، فقد سوى المشرع بين عريضة الدعوى ومرفقاتها من صور للمستندات التي يقدمها المدعي والأوراق والمستندات التي يتبادلها الطرفان في تبليغاتها، وكذلك الأحكام التي تصدرها المحكمة، فكل هذه الاوراق تخضع لاجراءات واحدة.

لما حدد المشرع في المادة (٢٧/مرافعات) حالات بطلان التبليغات القضائية بالعيب أو النقص الجوهرى الذي يخل بصحة التبليغ أو يفوت الغاية منه.

- وعلى ذلك فان دراستنا لموضوع التبليغات القضائية ستكون في مطلبين، يخصص الأول منهما لماهية بطلان التبليغات القضائية، والثاني نخصه للدفع ببطلان التبليغات القضائية .
- وسيكون ذلك على النحو الآتي:
- المطلب الأول: ماهية بطلان التبليغات القضائية.
- الفرع الأول: التعريف بالبطلان.
- اولا: تعريف البطلان.
- ثانيا: مذاهب البطلان.
- الفرع الثاني: حالات بطلان التبليغات القضائية وطبيعته في القانون العراقي.
- اولا: حالات بطلان التبليغات القضائية.
- ثانيا: الطبيعة القانونية لبطلان التبليغات القضائية.
- المطلب الثاني: الدفع ببطلان التبليغات القضائية.
- الفرع الاول: الطبيعة القانونية للدفع ببطلان التبليغات القضائية.
- اولا: مميزات الدفع ببطلان التبليغات القضائية.
- ثاني: زوال بطلان التبليغات القضائية.
- الفرع الثاني: اثار الحكم ببطلان التبليغات القضائية.
- اولا: زوال التبليغ وما ترتب عليه من اثار.
- ثانيا: مسؤولية القائم بالتبليغ.

المطلب الأول

ماهية بطلان التبليغات القضائية

يُفرض البطلان باعتباره جزاءً لمخالفة نموذج القاعدة القانونية الإجرائية، غير أن التشريعات قد اختلفت في الحالات التي تؤدي إلى بطلان الإجراء في قانون المرافعات من خلال اختلافها في وضع نظرية عامة في بطلان العمل الاجرائي، فذهبت في ذلك مذاهب شتى، وكان لقانون المرافعات العراقي موقف متميز في هذا السياق.

لذلك فاننا سنبحث ماهية بطلان التبليغات القضائية في فرعين : نتناول في الأول منهما التعريف بالبطلان، وفي الثاني نتناول حالات بطلان التبليغات القضائية وطبيعته في القانون العراقي.

الفرع الأول التعريف بالبطلان

ونتناول في هذا الفرع تعريف البطلان ومذاهب البطلان كل في نقطة مستقلة وعلى النحو الآتي:

اولاً: تعريف البطلان:

يعرف البطلان بصفة عامة بانه (جزاء يرتبه المشرع او تقضي به المحكمة بغير نص اذا ما افتقر العمل القانوني احد الشروط الشكلية او الموضوعية المطلوبة لصحته قانوناً. ويؤدي هذا الجزاء الى عدم فاعلية العمل القانوني وافتقاره لقيمه القانونية المفترضة في حال صحته)^(١).

وإذا ما انتقلنا الى نطاق العمل الاجرائي في قوانين المرافعات المدنية فان البطلان هو (تكيف قانوني لعمل مخالف لنموذجه القانوني مخالفة تؤدي الى عدم انتاج الاثار التي يرتبها عليه المشرع اذا كان كاملاً)^(٢). او هو (وصف يلحق عملاً معيباً لمخالفته للقانون مخالفة تؤدي الى عدم انتاج الاثار التي يرتبها القانون على هذا العمل لو لم يكن معيباً)^(٣). كما يعرف بانه (عدم ترتيب اي حكم او اثر للاجراء الذي قامت به المحكمة او احد مستخدميها بسبب عدم مراعاة الاوضاع الشكلية المقررة في القانون)^(٤).

فالبطلان يعد جزاءً لمخالفة العمل الاجرائي، ذلك ان الجزاء الاجرائي في قانون المرافعات متنوع، ويرتبط بطبيعة النظام القانوني الذي يعمل فيه، فهناك جزاءات ذات طابع عام كبطلان

الاجراء، وسقوط الحق فيه، وهناك جزاءات ذات طابع خاص كسقوط الخصومة وتقدمها واعتبارها كأن لم تكن^(٥).

وفكرة الجزاء الاجرائي تسعى الى ضمان احترام القواعد الاجرائية من خلال اصابة الاجراء المخالف لنموذج القاعدة الاجرائية بالعيب الذي يؤثر فيه ويجعله غير قادر على انتاج اثاره، اذ تتحدد فاعلية القاعدة الاجرائية بقدرتها على تحقيق اثارها المنصوص عليها في القانون. وهي لا تكون فاعلة اذا فشلت في انتاج هذه الاثار، وكذلك اذا لم تتبع بشكل صحيح . لذلك كانت غاية الجزاء الاجرائي كفالة فاعلية القاعدة القانونية من خلال فرض جزاءات متعددة ومتنوعة على مخالفة نموذج القاعدة القانونية. غير ان هذه الجزاءات تنفق في اثرها وهو عدم ترتيب الاثار التي كان من الممكن ان يربتها الاجراء لو كان مطابقا لنموذجها^(٦).

ولما كان ترتيب البطلان بوصفه جزاءاً لتخلف الشروط الموضوعية للعمل الاجرائي امرا لاختلاف فيه، لذلك كان تنظيم حالات البطلان من قبل المشرع يتعلق بالبطلان لعيب الشكل، او بعبارة اخرى، اقتصر التنظيم التشريعي لحالات البطلان في القوانين الاجرائية على مختلف الشروط الشكلية في العمل الاجرائي وكان ذلك رغبة منه في الموازنة بين ما يجب من احترام لما يفرضه المشرع من شكل في العمل الاجرائي، وبين الحرص على عدم التضحية بالحق وبالهدف من فرض الشكل، فاذا ما تحققت الغاية من فرض الشكل فلا معنى لابطال العمل الاجرائي تمسكا بالشكل^(٧).

ومما تجدر الاشارة اليه في هذا الصدد هو ان البطلان في القانون المدني يتميز عن البطلان في قانون المرافعات، في ان الاول يكون ا لتمسك به في صورة طلب عارض في حين يكون التمسك بالبطلان في قانون المرافعات في صورة دفع شكلي^(٨)

كما ويقسم الكتاب البطلان في نطاق قانون المرافعات الى تقسيمات متعددة^(٩)، الا ان اهم هذه التقسيمات هي:

أ. البطلان المطلق والبطلان النسبي^(١٠) : ويبيدي البطلان المطلق في اية حالة تكون عليها الدعوى، ويجوز لكل خصم ان يتمسك به، وعلى المحكمة ان تحكم به من تلقاء نفسها . اما البطلان النسبي فلا يبدي الا قبل الدخول في موضوع الدعوى، ومن جانب صاحب المصلحة فقط، ولا يجوز للمحكمة ان تحكم به من تلقاء نفسها^(١١).

ب. البطلان الكلي والبطلان الجزئي: يراد بالبطلان الكلي بطلان الاجراء بمجمله اذا شابه مخالفة لنموذج القاعدة القانونية، اما البطلان الجزئي فيراد به انتاج الاجراء المشوب بالبطلان اثره بالنسبة الى شقه الصحيح اذا كان هذا الشق صالحا لانتاج هذا الاثر^(١٢).

ثانيا: مذاهب البطلان

لقد اخذت التشريعات في معالجتها لنظرية البطلان في قانون المرافعات فذهبت بذلك مذاهب شتى، نعرضها فيما ياتي:

المذهب الأول: ومفاده ان البطلان جزاء يترتب على كل عيب يشوب العمل الاجرائي حتى وان كان تافهاً، فالشكل المفروض للعمل الاجرائي مقدس ولايجب المساس به، وهذا هو مذهب الشرائع القديمة، فالقانون الروماني يرتب سقوط الدعوى على كل مخالفة، مهما كان حجمها، للشكليات والصيغ المفروضة عند اقامة الدعوى. ويسعى هذا المذهب الى ارشاد الخصوم الى ما يجب مراعاته عند اقامة الدعوى، وهو ما يولد الثقة لديهم في الحصول على حقوقهم متى ما اتبعوا الشكل القانوني. الا ان ما يعيب هذا المذهب هو الافراط في التمسك بالشكليات الامر الذي قد يترتب عليه اهدار الحق وتفضيل الشكل على الموضوع^(١٣).

المذهب الثاني : يقضي هذا المذهب بانه لا بطلان بغير نص، فلا يجوز الحكم بالبطلان الا اذا نص القانون على ذلك، ويبني هذا المذهب على ان البطلان يترتب اثار خطيرة لذا يجب ان ينفرد المشرع بتحديد حالاته^(١٤).

ومما يعيب هذا المذهب هو الجمود، اذ انه يعجز عن مواجهة ما يستجد من حالات تستدعي تدخل القضاء للحكم ببطلانها، كما ان تطبيقه يفترض نظاما تشريعيا دقيقا يحدد فيه المشرع أهمية كل مخالفة للعمل الاجرائي ويرتب عليها الجزاء المناسب، وهذا ما يخالف الواقع اذ يعتمد المشرع في الغالب الى النص على البطلان باعتباره جزاءاً لمخالفة اوضاع هامة لازمة لحسن سير القضاء^(١٥).

وقد اخذ المشرع الفرنسي بهذا المبدأ في المجموعة القديمة (١٨٠٦) (مادة ١٠٣٠/١)^(١٦).

المذهب الثالث: يجعل هذا المذهب من البطلان وسيلة تهديدية من اجل ضمان احترام الشكل في العمل الاجرائي، لذلك فهو يمنح القاضي سلطة تقديرية واسعة في تقرير الدعوى يستوجب الحكم بالبطلان اولا.

ويمتاز هذا المذهب بمرونته اذ انه يسمح للقاضي بالحكم بلبطلان كلما وجد مبرر لذلك مسترشدا بظروف كل دعوة. الا ان ما يعيبه هو ان القاضي قد يجد صعوبة في تحديد المعيار الذي يستند اليه في تقرير البطلان او عدم تقريره كجزء لمخالفة نموذج العمل الاجرائي، وقد اخذ بهذا المذهب كل من القانون الالمانى والنمساوي والجزائري^(١٧).

المذهب الرابع: ياخذ هذا المذهب بقاعدة لبطلان اذا تحققت الغاية من العمل الاجرائي سواء نص القانون على البطلان او لم ينص، فمناطق صحة الاجراء او بطلانه هو تحقق الغاية منه او عدم تحققها، ويقصد بالغاية هنا (هي الوظيفة الاجرائية للعمل كما رسمها القانون)، ومن التشريعات التي اخذت بهذا المذهب التشريع الايطالي^(١٨).

المذهب الخامس: ياخذ هذا المذهب بقاعدة (لبطلان بغير ضرر)^(١٩)، اي ان البطلان لا يحكم به وان نص القانون عليه الا اذا تحقق الضرر نتيجة المخالفة . ويستند هذا المذهب الى ان غاية القانون هي حماية مصلحة معينة، فلذا لم يلحق ضرر بهذه المصلحة فان الحكم بالبطلان يعد مخالفا للعدالة ومنافيا لارادة المشرع، وقد اخذ المشرع الفرنسي بهذا المذهب بصفة عامة سنة ١٩٣٥، واكده في المجموعة الجديدة سنة ١٩٧٥ بنصها في المادة (٢/١٤) على ان (أي بطلان لا يمكن الحكم به إلا إذا اثبت الخصم الذي يتمسك به أن العيب قد سبب ضررا هذا ولو تعلق بشكل جوهري او بشكل من النظام العام)^(٢٠).

الفرع الثاني

حالات بطلان التبليغات القضائية وطبيعتها في القانون العراقي

لم يضع قانون المرافعات العراقي رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩ المعدل نظرية عامة في بطلان العمل الاجرائي على غرار القانون المصري^(٢١)، وانما عالج البطلان في مواضع معينة منها بطلان التبليغات القضائية، اذ نص في المادة (٢٧) منه على انه (يعتبر التبليغ باطلا اذا شابه عيب او نقص جوهري يخل بصحته او يفوت الغاية منه).

ويبدو واضحا من النص اعلاه ان المشرع العراقي قد اعتمد مذهب النص على البطلان كجزء لمخالفة التبليغات القضائية^(٢٢)، الا انه لم يسلب القاضي سلطته التقديرية في الحكم بالبطلان اذ اعطاه سلطة واسعة^(٢٣) من خلال تحديد حالات بطلان التبليغات بالعيب او النقص الجوهري الذي يخل بصحة التبليغ او يفوت الغاية منه، فنقدير ما اذا كان العيب او النقص جوهريا أم غير جوهري هي مسألة تدخل ضمن سلطة القاضي التقديرية، كما ان الحكم ببطلان

التبليغ للعيب او النقص مقيد بان يؤدي هذا العيب او النقص الى الإخلال بصحة التبليغ او يؤدي إلى فوات الغاية منه.

ولذلك سنقسم هذا الفرع الى قسمين: نتناول في الاول حالات بطلان التبليغات القضائية وفي الثاني نتناول طبيعة بطلان التبليغات القضائية في قانون المرافعات العراقية.

أولاً: حالات بطلان التبليغات القضائية.

استناداً للمادة (٢٧) من قانون المرافعات فان بطلان التبليغات القضائية يكون في حالتين هما العيب في التبليغ والنقص في التبليغ^(٢٤)، وهو ما سنتناوله في النقطتين الاتيتين:

١. البطلان بسبب العيب في التبليغ:

لقد اشار المشرع العراقي الى ان العيب في التبليغ من شأنه ان يبطل التبليغ اذا كان جوهرياً يخل بصحته او يفوت الغاية منه، الا ان سؤالاً منطقياً يفرض نفسه في هذا المقام عن معيار التمييز بين العيب الجوهرى وغير الجوهرى؟

لقد عرف البعض^(٢٥) العيب الجوهرى بانه (العيب الذي يترتب عليه تفويت الغرض المقصود من الاجراء، وان الضرر هو تفويت المصلحة التي قصد القانون حمايتها للخصم المتمسك بالبطلان، فالضرر بهذا المعنى صورة من صور العيب الجوهرى).

كما ذهب البعض^(٢٦) الى اعتماد منهج الفقه والقضاء في مصر في ظل قانون المرافعات القديم، حيث يعرف العيب الجوهرى بانه العيب (الذي تقتضيه قاعدة متعلقة بالنظام العام او يترتب عليه وجود الاجراء او توافر صفة من صفاته المميزة له او تحقيق الغرض المقصود منه في القانون بحيث اذا اغفل هذا الوضع فقد الاجراء احدى خصائصه المميزة له او لم يتحقق الهدف منه)^(٢٧)، اما اذا كانت غاية المشرع من فرض الاجراء هي تنظيم سير الدعوى وارشاد الخصوم والقضاة على نحو يكفل عدم البطء في الفصل فيها دون ان يتعلق هذا الاجراء بالمصلحة العامة كان هذا الاجراء غير جوهرى^(٢٨)، ومن ثم كان العيب غير جوهرى.

وقد اكد بعض الفقه العراقي^(٢٩) على تعلق العيب الجوهرى بالمصلحة العامة المتمثلة في حسن سير العمل القضائي، حيث يذكر ان (الاثر الذي يتركه التبليغ هو سريان المدد بحق الشخص المطلوب تبليغه ولحوق علمه بمواعيد المرافعات، وهذه من القواعد الشكلية التي يلزم مراعاتها بكل دقة، فاذا اصابته ورقة التبليغ اي شائبة بحيث تبدد عنصر الثقة فيها يخلل التنظيم القضائي وتسوده الفوضى مما يسبب ضياع الحقوق، لذا فقد نص قانون المرافعات على وجوب

التمسك بكل القواعد التي اوجبها لاجراء التبليغات القضائية حيث نص على بطلان التبليغ اذا شابه عيب او نقص يخل بصحته او يفوت الغاية منه).

ويبدو لنا ان معيار التمييز بين العيب الجوهرى والعيب غير الجوهرى يكمن في الاخلال بصحة التبليغ او تفويت الغاية منه، فالعيب يكون جوهرىا اذا كان من شأنه الاخلال بصحة التبليغ او تفويت الغاية منه وهو ما يستفاد من نص المادة (٢٧) من قانون المرافعات، وان جاءت لغة النص غير سليمة، فالمشرع، على ما نرى، قد وضع الأساس الذي يمكن من خلاله تحديد الجوهرى وغير الجوهرى من العيب، وكذلك النقص، فوجب في المادة (٢٦) اتباع الاحكام المنصوص عليها في تلك المواد (١٣-٢٥)، وأعتبر إن الاخلال بأي من الاجراءات المنصوص عليها في تلك المواد عيبا جوهرىا يخل بصحة التبليغ ويفوت الغاية منه، وان اي نقص في البيانات المنصوص عليها يعد نقصا جوهرىا يخل بصحة التبليغ او يفوت الغاية منه.

اما القول بمعيار المصلحة العامة للتمييز بين الجوهرى وغير الجوهرى من العيب، فنعتقد ان لا اساس له، اذ ان من الثابت ان اجراءات التبليغ مقررّة لحماية مصلحة خاصة وهي مصلحة المطلوب تبليغه، ولذلك قرر المشرع في المادة (٧٣/ف٣) انه (يزول بطلان التبليغ اذا حضر المطلوب تبليغه او من يقوم مقامه في اليوم المحدد).

وقد اكد القضاء العراقى في العديد من القرارات على بطلان التبليغات عند اقترانها بعيب جوهرى يفوت الغاية من التبليغ او يؤدي الى الاخلال بصحته، فقد قضى بانه (يعتبر التبليغ باطلا اذا شابه عيب يخل بصحته ويفوت الغاية منه)^(٣٠). كما قضى بان (عدم الصاق نسخة من التبليغ على باب المحل عند الامتناع عن التبليغ يجعل التبليغ باطلا وتبطل جميع الاجراءات المثبتة عليه)^(٣١). كما قضى ايضا بانه (بالرجوع الى التبليغ الحاصل بالانذار وجد ان المميز لم يبلغ بالانذار لا بنفسه ولا بواسطة من يعمل او من يسكن معه وانما جاء بشرح القائم بالتبليغ بانه تم لصق نسخة من الانذار على باب المحل العائد للمطلوب تبليغه لانه لم يتواجد في محله وعليه أعطيت هذا الاشعار ولما كان لصق نسخه من ورقة التبليغ تكون في حالة تواجد المطلوب تبليغه وامتناعه عن التبليغ اما في حالة عدم وجوده اصلا في موطن التبليغ فلا يصح لصق نسخة من ورقة التبليغ ويكون التبليغ غير اصولى ولا يترتب عليه حكم)^(٣٢). وقضى ايضا بان (مادونه القائم بالتبليغ على ورقة التبليغ بالانذار لايعتبر تبليغا قانونيا يعتد به اذ ان الامتناع لا يكون الا بعد عرض التبليغ على المطلوب تبليغه او من يصح قانونا تبليغه عنه وامتناعه عن التبليغ اما كونه داخل الشقة ولم يخرج لعرض التبليغ عليه فلا يمكن اعتباره امتناعا عن التبليغ وبالتالي يكون الانذار غير مجد لعدم التبليغ به ولا يمكن ان يبنى عليه حكم بالتخلية)^(٣٣). وكذلك

قضي بانه (لايجوز تبليغ المدعى عليه في جلسة المرافعة عن المدعى عليه الثاني باعتباره ابنه ويسكن معه بل يجب تسليم ورقة التبليغ للشخص نفسه او لاحد اقاربه في محل اقامته)^(٣٤).

وقد ذهب جانب من الفقه^(٣٥) الى امكانية حصول التبليغ بغير ورقة التبليغ، فيعتبر الخصم مبلغا اذا ثبت لحوق علمه عن طريق اخر بما يجب تبليغه به كإقراره بذلك بموجب ورقة او تقديمه عريضة تفيد لحوق علمه بذلك. وقد استند هذا الاتجاه الى المادة (٢٣/١٣) التي تنص على انه (يعتبر تبليغا توقيع الخصم او وكيله بحضور الموظف المختص على ورقة التبليغ او على عريضة الدعوى للحضور في الموعد المعين)، اذ ان المشرع بموجب النص أعلاه قد قبل مبدا التبليغ بغير ورقة التبليغ، ومن ثم فإن المشرع قد ركن الى الغاية من فرض اجراءات التبليغ الا وهي حصول علم المطلوب تبليغه بمضمون التبليغ، فاذا ما تحققت هذه الغاية فلا معنى للفرق في الاوضاع الشكلية التي فرضها المشرع، حيث يذكر البعض^(٣٦) (لان الغرض الأساسي من التبليغ هو اعلام المراد تبليغه بما يوجب القانون اعلامه به، ولا يشترط ان يتحقق ذلك بورقة التبليغ بل يصح ولو حصل عن طريق اخر فلم تعد ورقة التبليغ وحدها لها هذه القدسية والمنزلة بمالها من شكليات فرضها القانون)^(٣٧).

ولكننا نرى ان في هذا الاتجاه تحميل للنص اكثر مما يحتمل، اذ ان (١٣/٢) قد جاءت بحالة استثنائية، والاستثناء لايجوز التوسع في تفسيره. كما ان المشرع العراقي قد افترض ان الوصول الى الغاية من التبليغ يتحقق باتباع الاجراءات والاطواع الشكلية التي تطلبها في التبليغات القضائية، فلحوق علم المطلوب تبليغه بمضمون التبليغ يتحقق من خلال تلك الاجراءات، ولذلك نراه يؤكد في المادة (٢٦) على انه (تتبع الاحكام المتقدمة في تبليغ عريضة الدعوى ومرفقاتها والاوراق المتبادلة في التبليغات التحريرية والاعلامات وكل ما يقتضي تبليغه من اوراق قضائية)، كما أكد في المادة (٢٧) على ان العيب او النقص الجوهرى هو ما يفوت الغاية من التبليغ او يخل بصحته وهو لا يكون كذلك الا عند عدم اتباع ما فرضه المشرع من اجراءات في التبليغات القضائية.

ونحن في ذلك نؤيد ماذهب اليه القضاء العراقي في ان عدم اتباع الاصول القانونية يعد عيبا جوهريا حتى وان تحقق العلم الفعلي بمضمون التبليغ من المطلوب تبليغه، اذ قضت محكمة التمييز في قرار لها بان (تلاوة القرار التمييزي القاضي برد دعوى المدعي وفق المادة (٢١٤) مرافعات في جلسة عينتها المحكمة بعد صدور القرار المذكور لايعتبر تبليغا للمدعي بالقرار لبطلان التبليغ بالشكل المذكور ووجوب اجرائه بالطريقة التي رسمتها المادة (٢٦) في قانون المرافعات المدنية رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩ المعدل)^(٣٨).

فالتبليغ القضائي اجراء ذو طابع شكلي يقصد منه احاطة شخص بمضمون تبليغ يوجه اليه من قبل المحكمة، ولذلك يلزم ان يتم بصورة صحيحة ليحقق الغاية المتوخاة منه، فاذا ما شابها اي عيب فان ذلك يؤدي الى بطلانه^(٣٩).

كما ان مسألة كون العيب جوهريا من عدمه هي مسألة تبت فيها محكمة الموضوع وتخضع في ذلك الى رقابة محكمة التمييز.

٢. البطلان بسبب النقص في التبليغ:

اوجب قانون المرافعات ذكر بيانات معينة في ورقة التبليغ اشارت اليها المادة (١٦) منه^(٤٠)، وهذه البيانات اما تتعلق بعملية التبليغ ذاتها، او تتعلق بشكل وطبيعة الورقة المطلوب تبليغها، او تتعلق بما طلبه طالب التبليغ والتعرف به وبشخصيته^(٤١). الا ان هذه البيانات تكون ذات طبيعة عامة، او بعبارة اخرى، انها بيانات عامة يقتضي توافرها في كل الاوراق القضائية المطلوب تبليغها، الى جانب وجود بيانات خاصة في كل ورقة، وهذه البيانات تختلف من ورقة الى اخرى فهناك بيانات خاصة بعريضة الدعوى والاستئناف ومحضر الحجز^(٤٢).

كما نص المشرع على ان النقص الجوهرى الذي يخل بصحة التبليغ او يفوت الغاية منه يؤدي الى بطلان التبليغ^(٤٣). وبما ان المشرع لم يحدد ماهية النقص الجوهرى في بيانات التبليغ فيظل الامر متروك لتقدير المحكمة. لذلك نرى اعتماد المعيار الذي سبق ان طرحناه فيما يتعلق

لاتكون لازمة لصحة التبليغ او لتحقيق الغاية منه.

ونعتقد ان القضاء العراقي قد اعتمد المعيار السابق في تحديد النقص الجوهرى، اذ اعتبر النقص الذي يخل بصحة التبليغ نقصا جوهريا، حيث قضت محكمة التمييز بانه (اذا خلا التبليغ من توقيع القائم به ومن تاريخ اجرائه كان باطلا)^(٤٤). كما قضت بانه (يكون التبليغ باطلا اذا لم يذكر فيه اسم الشخص الموجود مع المطلوب تبليغه والذي امتنع عن التبليغ عنه)^(٤٥). كما قضت بانه (لايعتبر التبليغ بواسطة البريد المسجل مالم يوقع المطلوب تبليغه على بطاقة المرجع واعادتها من قبل دائرة البريد للدائرة طالبة التبليغ)^(٤٦).

كما اعتبر القضاء العراقي النقص الذي ي

)

عنوانهم الصريح ولم يدون ازاء اسم كل منهم من الذي قام بالتبليغ عنهم ولم يدرج رقم وموقع

الناحية الشكلية لعدم تبليغ المعارضين وتمضي في نظر الدعوى الاعتراضية وفق القانون^(٤٧). كما قضت محكمة التمييز بانه (يكون التبليغ باطلا اذا لم يذكر القائم به ان من بلغ عن الخصم يسكن معه في دار واحدة)^(٤٨). وقضت ايضا بانه (يكون التبليغ الجاري لابنة المدعى عليها الساكنة معها في نفس الدار باطلا اذا كانت البنت غير بالغة)^(٤٩).

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد انه لا يجب ذكر البيانات التي أشارت إليها المادة (١٦) بصيغة خاصة وانما يجوز ذكرها بعبارة تدل عليها دلالة واضحة، كما يمكن ان يذكر ما يقوم مقامها بشرط ان يكون امرا واضحا لا ليس فيه^(٥٠)، كذلك فلا يشترط ترتيبا معيناً في ايراد تلك البيانات في ورقة التبليغ^(٥١).

كما ان النقص في البيانات يمكن تجاوزه اذا دل على الشيء المطلوب معرفته او المشكوك فيه، وذلك لان البيانات تكمل بعضها بعضاً، فالعبرة ان البيان يجب ان يكون وارداً في الورقة بشكل لا يحتمل الشك^(٥٢)، فقد حثم بانه اذا لم يذكر القائم بالتبليغ تاريخ التبليغ بالحكم فيعتبر تاريخ تصديق الموظف المختص في المحكمة هو المعول عليه، كما حكم بانه اذا وضع الخصم تاريخاً يخالف التاريخ الذي وضعه القائم بالتبليغ فان العبرة بالتاريخ الذي وضعه القائم بالتبليغ^(٥٣).

وبعد ان انتهينا من عرض حالات بطلان التبليغات القضائية نجد من الضروري ان نثبت الملاحظات الآتية:

أولاً: ان صياغة المادة (٢٧/ مرافعات) كانت صياغة غير سليمة، اذ انها حددت حالات البطلان بـ (العيب) و (النقص) في التبليغ دون الالتفات الى ان النقص في التبليغ يعتبر عيباً فيه، فمفهوم العيب اوسع من مفهوم النقص بحيث ان الاول يشمل الثاني، فكل نقص هو عيب في التبليغ. هذا الى جانب ان الصياغة لم تشر بوضوح الى ان العيب الجوهرى هو العيب الذي من شأنه الاخلال بصحة التبليغ او تفويت الغاية منه لذا نقترح اعادة صياغة المادة (٢٧) لتكون على النحو الآتي (يكون التبليغ باطلا اذا شابه عيب جوهرى. ويكون العيب جوهرياً اذا كان من شأنه الاخلال بصحة التبليغ او تفويت الغاية منه).

ثانيا: إن القضاء العراقي قد اعتبر ان عدم مراعاة الأحكام المنصوص عليها في المواد (١٣ إلى ٢٥) يؤدي إلى الإخلال بصحة التبليغ او تفويت الغاية منه وان تحققت معرفة الشخص بمضمون التبليغ وذلك بالاستناد إلى المادة (٢٦).

ثالثا: ان القضاء العراقي غالبا ما يشير عند اصداره لقراراته الى الحالة الموجبة للبطلان دون ان يشير الى سبب البطلان عيبا كان ام نقصا.

ثانيا: الطبيعة القانونية لبطلان التبليغات القضائية.

لقد ابطل المشرع العراقي في المادة (٢٧/ مرافعات) التبليغ اذا شابه عيب او نقص جوهرى يخل بصحته او يفوت الغاية منه وهو تطبيق من تطبيقات نظرية البطلان . ويثار في هذا النطاق السؤال عن الطبيعة القانونية لهذا البطلان هل هو بطلان مطلق ام بطلان نسبي؟.

لقد تعددت الآراء في الفقه العراقي بشأن تحديد طبيعة البطلان على الرغم من ان الغالبية منهم تذهب الى ان البطلان المقرر بموجب المادة (٢٧) هو بطلان نسبي، وسنعرض آراء الفقه العراقي في النقاط الآتية:

١. يذهب جانب من الفقه العراقي^(٥٤) الى ان بطلان اوراق التبليغ هو بطلان نسبي ولا يمكن التمسك به الا ممن تقرر البطلان لمصلحته، كما ان هذا البطلان يزول بحضور المطلوب تبليغه في اليوم المعين للمرافعة استنادا للمادة (٧٣/ ف٣)، اذ ان الحضور (في هذه الحالة هو نوع من التنازل الاختياري عن التمسك بالبطلان من جانب الشخص المطلوب تبليغه لانه كان في استطاعته ان يتخلف ويطعن في الحكم الصادر عن طريق الاعتراض او الاستئناف)^(٥٥).

الا أن هذا الاتجاه على الرغم من اقراره بان الحكم ببطلان ورقة التبليغ لا يكون من تلقاء نفس المحكمة فانه يستثني حالة ما اذا كان الموضوع يتعلق بالنظام العام، كما لم يتم التبليغ من قبل شخص لا صفة رسمية له، حيث يقول (ولكن اذا غاب المدعى عليه او المطلوب تبليغه فهل للمحكمة ان تقضي بالبطلان من تلقاء نفسها؟ مما لاشك فيه اذا كان البطلان متعلقا بالنظام العام فيما اذا بلغت ورقة الدعوى من غير الاشخاص الذين عينهم القانون فان المحكمة تقضي به عن تلقاء نفسها، وكذلك الحال اذا كان الخطأ من الجسامة بحيث يكون المدعى عليه معذورا في عدم حضوره لان ذلك يعتبر مخالفة للعدالة ويستحيل معها على الخصم العلم بيوم المحاكمة فلا يلتزم احد بمستحيل، ففي هذه الحالة ايضا على المحكمة ان تقضي ببطلان ورقة الدعوى ...) ^(٥٦).

٢. يذهب جانب آخر من الفقه العراقي^(٥٧) الى ان البطلان المقرر بموجب المادة (٢٧/مرافعات) هو بطلان نسبي، ولا يمكن التمسك به الا ممن قصد القانون حمايته، ولا يحق لغير الخصم نفسه التمسك ببطلان التبليغ الجاري له، الا ان المحكمة تستطيع القضاء با لبطلان من تلقاء نفسها بالاستناد إلى المادة (٥١/ ف١ مرافعات) التي اوجبت على المحكمة في اليوم المحدد للمرافعة التحقق من إتمام التبليغات^(٥٨)، وهذا (امر متعلق بالنظام العام فلا يصح

() .

٣. ()

او نقص جوهرى في البيانات يفوت الغاية من التبليغ هو امر منوط بالمحكمة، ومن ثم فان المحكمة تقضي بالبطلان من تلقاء نفسها، وان على الخصم الذي لم يبلغ بصورة صحيحة الامتناع عن الحضور في اليوم المحدد، وذلك لان حضوره من شأنه ان يزيل البطلان، فالغاية من التبليغ هو طلب الشخص للحضور وبمجرد حضوره تكون هذه الغاية قد تحققت، فالشخص الذي تم تبليغه بصورة غير صحيحة له ان يتمسك بهذا الدفع في عريضة الاعتراض على الحكم الغيابي او في عريضة الاستئناف وبعبارة يكون قد تنازل عن هذا الدفع.

ويرى هذا الاتجاه انه (ليس من الصحيح القول بان الحكم ببطلان ورقة التبليغ لا يكون من تلقاء نفس المحكمة الا اذا كان الموضوع متعلقا بالنظام العام فالتبليغ لاعتلاقة له بموضوع النظام العام بل التبليغ يكون باطلا في حالة عدم مراعاة الشكلية الضرورية او ان الغاية الأساسية من التبليغ لم تتحقق والحاكم يقرر هذه الامور من تلقاء نفسه لانه لا يمكن تصور تقديم دفع بهذا الخصوص من الخصوم قبل صدور الحكم والاعتراض عليه او تقديم الاستئناف ضده)^(٦١).

ويبدو لنا ان البطلان في قانون المرافعات العراقي ليس مراتب متدرجة وانما هو بطلان واحد، وذلك على غرار البطلان في القانون المدني العراقي، اذ ان الاخير لم يعرف تقسيم البطلان الى بطلان مطلق وبطلان نسبي، على الرغم من اختلافهما في القانون المدني عن قانون المرافعات، فالبطلان درجة واحدة^(٦٢). ذلك ان خصائص البطلان النسبي في فقه المرافعات^(٦٣) لا تنطبق على البطلان المنصوص عليه في المادة (٢٧/مرافعات)، اذ ان من اهم خصائص هذا النوع من البطلان ان المحكمة لا تستطيع ان تقضي به من تلقاء نفسها، في حين ان بطلان التبليغات في قانون المرافعات العراقي تستطيع المحكمة ان تقضي به من تلقاء نفسها بل ان المشرع الزم المحكمة في المادة (٥١/ ف١) بتدقيق ورقة التبليغ المرسلة الى الخصم الذي

يتخلف عن الحضور للتأكد من سلامتها وخلوها من العيب او النقص الجوهرى فاذا ما تاكد لها وجود ذلك قضت بطلانها واعادة تبليغ الخصم.

الا ان بطلان التبليغات القضائية قد قرر اساسا لحماية الشخص المطلوب تبليغه، اذ ان الغاية من التبليغ هي لحوق علمه بمضمون تبليغ يوجه اليه من قبل المحكمة، فاذا لم تتحقق هذه الغاية يتدخل القاضي ليقرر بطلان التبليغ.

وبما ان الغاية من التبليغ هي تحقق علم المطلوب تبليغه بمضمون التبليغ لذلك يعد حضوره في الموعد المحدد محققا لتلك الغاية، وهو ما دفع المشرع الى تقرير زوال بطلان التبليغ اذا حضر المطلوب تبليغه او من يقوم مقامه في اليوم المحدد للمرافعة (المادة ٧٣ / ف٣). كما ان للشخص الذي لم يتم تبليغه بصورة صحيحة ان يتنازل عن حقه بالدفع بالبطلان من خلال عدم التمسك به في عريضة الاعتراض او الاستئناف بعد صدور حكم بحقه.

المطلب الثاني

الدفع ببطلان التبليغات القضائية

يقصد بالدفع بالبطلان: التمسك ببطلان اوراق المرافعات او اجراءاتها لعدم مطابقتها للاوضاع التي استلزمها القانون، اذ قد يفترن التبليغ القضائي بعيب او نقص جوهرى يخل بصحته او يفوت الغاية منه مما يترتب عليه اعتبار التبليغ باطلاً، ويثار التساؤل عن الكيفية التي يستطيع من خلالها المدعى عليه التمسك بالبطلان وهو ما يقتضى تحديد الطبيعة القانونية للدفع بالبطلان، واذا ما نجح المدعى عليه في دفعه فما هي الاثار التي يمكن ان تترتب على الحكم بالبطلان.

ولذلك سنقدم هذا المطلب الى فرعين: نتناول في الاول الطبيعة القانونية للدفع ببطلان التبليغات القضائية، وفي الثاني نتناول اثار الحكم ببطلان التبليغات القضائية.

الفرع الاول

الطبيعة القانونية للدفع ببطلان التبليغات القضائية

الدفع هو: (الاتيان بدعوى من جانب المدعى عليه تدفع دعوى المدعى وتستلزم ردها كلا او بعضاً) ^(٦٤)، او هو الوسائل التي يستعين بها الخصم ويطعن بمقتضاها في صحة اجراءات الدعوى دون ان يتعرض لاصل الحق الذي يزعمه خصمه فيتفادى بها مؤقتا الحكم عليه بمطلوب خصمه ^(٦٥).

وتقسم الدفوع الى ثلاثة انواع: دفوع موضوعية: وهي الدفوع التي يلجأ اليها المدعى عليه لاثبات ان دعوى خصمه لاتستند الى اساس قانوني، اي انها الوسائل المتعلقة باصل الحق، لذلك فهي موجهة مباشرة ضد مطلب المدعي هدفها بيان
() .

:

رفع الدعوى او ان الدعوى غير مستكملة للشرائط التي يتطلبها القانون لرفعها^(٦٧).

ودفوع شكلية: وهي وسيلة منازعة في مجرى المحاكمة ولايصال اصل الحق المدعى به بل ينصب على الاجراء الذي يبنى عليه استحضار الدعوى بهدف ارجاء المناقشة في موضوع هذه الدعوى، اما لان المحاكمة غير قانونية، او لانها ساقطة، او لوجود سبب يستوجب وقف سيرها، وذلك بقصد تفادي الحكم مؤقتا في الموضوع^(٦٨).

ويعد الدفع ببطلان التبليغات القضائية من الدفوع الشكلية التي يجب تقديمها قبل اي دفع اخر^(٦٩). فقد نصت المادة (٧٣) من قانون المرافعات العراقي على:

١. الدفع ببطلان عريضة الدعوى او الاوراق الاخرى يجب ابدائه قبل اي دفع او طلب

اخر والا سقط الحق فيه وتفصل فيه المحكمة قبل التعرض لموضوع الدعوى.

٢. يجب ابداء هذا الدفع في عريضة الاعتراض او الاستئناف والا سقط الحق فيه.

٣. يزول بطلان التبليغ اذا حضر المطلوب تبليغه او من يقوم مقامه في اليوم المحدد)

وعليه سنتناول مميزات الدفع ببطلان التبليغات القضائية في فقرة اولى وفي الثانية نتناول

زوال بطلان التبليغات القضائية.

اولا: مميزات الدفع ببطلان التبليغات القضائية

يتميز الدفع ببطلان التبليغات القضائية بالاستناد الى المادة (٧٣) من قانون المرافعات

بالمميزات الاتية:

١. يجب ابدائه قبل اي دفع او طلب اخر.

الزمت المادة (٧٣/ف١) الخصم الذي يتمسك ببطلان التبليغات القضائية ان يبدي هذا الدفع

قبل اي دفع او طلب اخر فاذا ما ابدى دفعا او طلبا اخر سقط حقه في التمسك بهذا الدفع.

وعلة هذا النص تكمن في منع الخصم من الادلاء بهذا الدفع في مرحلة متقدمة من الدعوى بهدف اطالتها، فيضيع بذلك الوقت والجهد والنفقات التي تكبدها المدعي مما يضطره الى بدء الدعوى من جديد بعد ان تكون قد قطعت شوطا بعيدا^(٧٠).

ولا يقصد بوجوب ابداء هذا الدفع قبل اي دفع او طلب اخر التمسك به بمجرد بدء المرافعة وانما يجب الادلاء به قبل التعرض لاساس النزاع، او بعبارة اخرى، قبل الدخول في مناقشة موضوع الدعوى^(٧١)، بل ان هذا الدفع يسقط عند الدخول في اية مسألة فرعية، او ان يسلم الخصم بصحة انعقاد الدعوى، فيسقط حق الخصم في ابداء هذا الدفع اذا طلب اسقاط الدعوى او ابطالها او وجوب عرض النزاع على محكمين^(٧٢) كما يسقط ايضا اذا ما تمسك الخصم بهذا الدفع بعد التعرض للموضوع في ذات اللائحة^(٧٣)، وكذلك اذا ما تعرض لموضوع الدعوى مع احتفاظه بحقه في ابداءه سواء كان تحفظه صريحا او من التحفظات الشائعة، ذلك ان تحفظه هذا لا يعد دفعا بالبطلان ويكون من ثم قد تعرض لاساس الدعوى قبل التمسك بهذا الدفع^(٧٤).

ولا يعتبر تعرضا لموضوع الدعوى طلب تاجيل الدعوى والجواب ودراسة الدعوى سواء تعلق ذلك بالشكل او الموضوع^(٧٥)، ومن ثم فلا يسقط حقه في الدفع بالبطلان، وكذلك مجرد التعرض للموضوع بعبارات عامة ذات طابع شكلي كالقول بان (الادعاء لا اساس له على اية حال) فانه لا يعد تعرضا لاساس النزاع مسقطا للدفع بالبطلان^(٧٦).

هذا وان التمسك بالدفع بالبطلان يتم اساسا في لائحة خطية غير انه ليس هناك ما يمنع من التمسك به شفاها امام المحكمة بحضور الخصم الاخر^(٧٧).

٢. يجب ابداء هذا الدفع في عريضة الاعتراض او الاستئناف^(٧٨)

الزمت المادة (٢٣/٢) الخصم الذي يتمسك ببطلان التبليغات القضائية ان يبدي هذا الدفع في طلب عريضة الاعتراض او الاستئناف، وليس له ايراده اثناء المرافعة الاعتراضية او امام محكمة الاستئناف لان عدم اياداه في العريضة يسقط الحق فيه^(٧٩).

واستنادا الى ذلك فان الدفع ببطلان التبليغات القضائية يكون منتجا في حالة التمسك به من قبل الخصم الغائب، او في حالة الطعن بالحكم بالاعتراض على الحكم الغيابي والاستئناف، ولا يمكن اللجوء الى طرق الطعن الاخرى، اذ يجب عليه تقديم الاعتراض ببطلان التبليغ الى المحكمة التي اصدرته^(٨٠).

وعليه فاذا ما كان التبليغ باطلا ولم يحضر المدعي عليه في اليوم المحدد للمرافعة وصدر حكم غيابي بحقه فانه يستطيع الدفع ببطلان التبليغ في عريضة الاعتراض وعلى المحكمة ان

تلاحظ ذلك قبل الدخول في اساس الدعوى الاعتراضية، وهذا ما اكدته محكمة استئناف البصرة بصفتها التمييزية حيث ذهبت الى انه (اذا كان المميز المعترض قد طعن بصحة التبليغ الجاري للدعوتية ولقرار الحكم الغيابي ونفى امتناعه عن التبليغ عند حضور المبلغ الى المكان الذي قصده فكان الواجب على المحكم

.....)(^{٨١}).

ثانيا: زوال بطلان التبليغات القضائية

لقد أشارت المادة (٧٣/ف٣) من قانون المرافعات المدنية الى ان بطلان تبليغ عريضة الدعوى او الاوراق الاخرى يزول اذا حضر المطلوب تبليغه في اليوم المحدد.

ويبنى زوال البطلان في هذه الحالة على ان الغرض من التبليغ هو احاطة المطلوب تبليغه بمضمون التبليغ ودعوته للحضور في اليوم المعين، فإذا ما حضر في ذلك الموعد تكون الغاية من التبليغ قد تحققت، لذا فان ابطال التبليغ في هذه الحالة يكون من باب المغالات في التمسك بالشكليات^(٨٢)، ولذلك فليس صحيحا ما ذهب اليه البعض^(٨٣) من ان زوال البطلان بالحضور هو نوع من انواع التنازل الاختياري عن التمسك بالبطلان من جانب من اعلن بالورقة الباطلة، وذلك لان حضور المطلوب تبليغه هو مقدمة ضرورية للتمسك بحقه في بطلان التبليغ، ولا يمكن ان يستنتج من مجرد حضوره نية النزول انما يعتبر الحضور مصححا للبطلان باعتبار انه يؤدي الى تحقيق الغاية من الشكل^(٨٤).

ويشترط في الحضور الذي يزيل بطلان التبليغات القضائية ما يأتي:

١. حضور المطلوب تبليغه او من يقوم مقامه.

ان مجرد حضور المطلوب تبليغه او من يقوم مقامه في اليوم المحدد يؤدي الى زوال البطلان، واستنادا الى ذلك قضت محكمة التمييز في قرار لها بانه (لدى التدقيق والمدولة تبين ان المميز حضر امام المحكمة في اليوم المعين وبهذا لايجوز له التمسك ببطلان او راق التبليغ. اما فيما يتعلق بالمحكوم به فان المميز عليه طالب في دعواه باجر مثل باعتبار ان المميز اشغل داره مدة معينة بعد صدور حكم التخلية من المحكمة فذهاب المميز الى انه كان على المحكمة الزامه بالاجر المسمى غير وارد ولايصار الى الاجر المسمى الا متى كان الا شغال للدار قد تم بموافقة صاحبها لا بامر من رئاسة التنفيذ وعليه فالقرار الصادر بالزام المميز باجر المثل موافق للقانون قرر تصديقه)^(٨٥).

وعليه فان مجرد الحضور يزيل البطلان دون البحث في ارادة المطلوب تبليغه، فان البطلان يزول حتى ولو اعلن انه ما حضر الا ل يتمسك بالبطلان^(٨٦). فاذا حضر محام بغير توكيل عن خصم كان تبليغه باطلا فانه لا يعتد بهذا الحضور ولا يسقط حق الخصم في الدفع بالبطلان^(٨٧). واذا حضر شخص ليست له صفة في تمثيل الخصم فلا يعتد بحضوره، كما لو حضر احد اقاربه دون ان يكون وكيلاً عنه، او حضر القاصر بينما تم التبليغ للولي او الوصي او حضر عن الشركة او المؤسسة او الجمعية من لا يمثلها قانونا في حين ان التبليغ قد تم الى من يمثلها، ففي كل هذه الاحوال لا يزيل الحضور بطلان التبليغ^(٨٨). وفي المقابل فاذا ما تم تبليغ القاصر الذي لا يملك حق التقاضي، او تم تبليغ من لا صفة له كمن لا يمثل الشركة او الجمعية او المؤسسة، ومع هذا حضر الولي او الوصي او الممثل القانوني للشركة او الجمعية او المؤسسة في اليوم المحدد للمرافعة فان ذلك يؤدي الى زوال البطلان^(٨٩).

٢. ان يحضر المطلوب تبليغه او من يقوم مقامه في اليوم المحدد.

لابد لزوال بطلان التبليغات القضائية ان يكون الحضور في اليوم المحدد، ونعتقد ان المقصود بذلك هو اليوم المحدد للمرافعة ومثوله امام قاضي المحكمة التي وجهت التبليغ، ومن ثم فان حضوره في يوم اخر غير اليوم المحدد لا يؤدي الى زوال البطلان، وكذلك فان حضور الخصم الى مبنى المحكمة دون ان يمثل امام قاضي المحكمة لا يؤدي الى زوال البطلان^(٩٠)، ولا يزول من ثم حقه في التمسك بالبطلان بعدئذ. ويكفي لزوال حقه في الدفع بالبطلان اثبات حضوره في محضر الجلسة ولو لم يدل باي طلب او دفع او لم يتكلم، كما انه لا يشترط الحضور في اول الجلسة وانما الحضور في اي وقت اثناء الجلسة يؤدي الى زوال البطلان^(٩١).

ومن الجدير ذكره في هذا الصدد ان الفقه المصري يُجمع^(٩٢) على ان الحضور الذي يزيل البطلان هو الحضور الذي يتم بناء على الورقة الباطلة ذاتها، ويرتبون على ذلك انه اذا حضر المطلوب تبليغه من تلقاء نفسه فان ذلك لا يؤدي الى زوال البطلان.

ولكننا نرى ان هذا الشرط لا محل له في قانون المرافعات العراقي، وذلك لان نص المادة (٣/٧٣) قد جاء مطلقاً، فمجرد الحضور في اليوم المحدد يؤدي الى زوال البطلان، اذ لا يجوز تخصيص المادة (٣/٧٣) بدون مخصص، وعليه فاذا حضر المطلوب تبليغه في اليوم المحدد للمرافعة من تلقاء نفسه بمعزل عن التبليغ الباطل فان حضوره هذا يزيل البطلان، اذ ان الغاية تكون قد تحققت في هذه الحالة بحضوره وهي علمه بالدعوى المقامة ضده مع ملاحظة انه ليس

من شأن هذا الامر ان يضر بمصلحته اذ يستطيع بعد ان علم بوجود الدعوى ان يطلب التأجيل للدراسة او للرد او لتوكيل محام عنه.

كما ذهب البعض^(٩٣) الى انه يشترط ان لا يكون الحضور هو الوسيلة الوحيدة للتمسك بالبطلان، بحيث انه اذا لم يحضر المطلوب تبليغه وصدر ضده حكم من المحكمة امتنع عليه الطعن بالبطلان عند الطعن في الحكم بسبب عدم قابليته للطعن فيه بطرق الطعن العادية. ويبدو لنا ان هذا الراي لا يمكن الاخذ به في قانون المرافعات العراقي، اذ لم تتضمن نصوص هذا القانون ما يمكن الاستناد اليه لتقرير مثل هذا الامر لاصراحة ولا دلالة. كما ان الأساس الذي استند عليه هذا الراي غير صحيح، اذ انه يفترض ان حضور المطلوب تبليغه يعد تنازل اختياريًا عن حقه في الدفع بالبطلان^(٩٤) في حين ان زوال البطلان يبنى على اساس ان الغاية من التبليغ قد تحققت بحضور المطلوب تبليغه، فلا محل بعد ذلك للتمسك ببطلان التبليغ.

الفرع الثاني

آثار الحكم ببطلان التبليغات القضائية

يجب على المحكمة استنادا للمادة (٧٣/ف١) أن تفصل في الدفع ببطلان التبليغ قبل ان تتعرض الى موضوع الدعوى سواء بقبوله بعد التحقيق او رده. فاذا وجدت المحكمة ان الدفع ببطلان التبليغ صحيح لعيب أو نقص جوهري شاب التبليغ فانها تقرر بطلانه، اذ ان البطلان لا ينتج اثره الا اذا قرره القاضي اذ يظل الاجراء منتجا لاثاره الى ان يقرر القاضي بطلانه^(٩٥) فاذا تقرر بطلانه اعتبر باطلا منذ اجرائه لا منذ الحكم بالبطلان وانتج البطلان اثره من ذلك التاريخ^(٩٦).

ويترتب على الحكم ببطلان التبليغ زواله وزوال كل الاثار المترتبة عليه، كما انه اذا كان بطلان التبليغ ناشئا عن تقصير القائم به قررت المحكمة مسؤوليته، وهو ما سنتناوله في النقطتين الاتيتين:

أولاً: زوال التبليغ وما تترتب عليه من آثار.

يترتب على الحكم بالبطلان زوال كل اثر للورقة^(٩٧)، اضافة الى زوال الورقة ذاتها، فللحكم ببطلان اجراء يؤدي الى زواله وزوال جميع الاثار التي تترتب عليه وزوال ما بني عليه من اجراءات اخرى^(٩٨)، وعلى ذلك يؤدي الحكم ببطلان التبليغ الى اعتباره كأن لم يكن فيسقط وتسقط معه ما تلحقه من اجراءات كان التبليغ أساساً لها، فتزول الاثار المترتبة عليها كافة. اما

الاجراءات التي تتمتع بكيان مستقل عن التبليغ لا يؤثر عليها بطلانه سواء كانت سابقة له او تالية. كما لا تبطل الاجراءات المعاصرة له ما لم تتعلق به على نحو لا يقبل الانفكاك بسبب طبيعتها او بسبب طبيعة موضوعها^(٩٩).

فاذا ماتم الدفع ببطلان عريضة افتتاح الدعوى في عريضة الاعتراض على الحكم الغيابي وصدر الحكم ببطلانها يترتب على ذلك زوال كل الاثار المترتبة عليها، فلا تنقطع مدة التقادم بحق المدعى عليه بسبب رفع الدعوى اضافة الى زوال الحكم الصادر في الدعوى^(١٠٠).

وقد استلهم القضاء العراقي الاحكام المتقدمة فرتب على بطلان التبليغ زواله وزوال الاثار المترتبة عليه كافة، حيث قضت محكمة التمييز في قرار لها بانه (لدى التدقيق والمداولة وجد ان الطعن التمييزي واقع ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلا ولدى عطف النظر على الحكم المميز وجد ان محكمة الاستئناف قررت تايد الحكم البدائي الصادر بتاريخ ١٩٩٨/٧/١ القاضي ببرد دعوى المعارض المميز لوقوعه خارج المدة القانونية حيث فات عليها ان ورقة التبليغ بالحكم الغيابي الصادر من محكمة بداءة الحويجة المرقم ١٩٩٧/٧/٤٥٣ والمؤرخ في ١٩٩٧/٧/٨ تضمنت ان التبليغ قد جرى من قبل المبلغ فرحان احمد عبد خ لافا للقانون حيث اشار المبلغ الى امتناع المدعى عليه ورفض التبليغ والتوقيع وحيث ان الفقرة الثانية من المادة (٢٠) من قانون المرافعات المدنية رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ المعدل اوجبت على القائم بالتبليغ اذا حصل الامتناع عن التبليغ في محل العمل ان يلصق نسخة من ورقة التبليغ او قرار الحكم على باب المحل ويشرح ذلك في ورقة التبليغ عليه يكون التبليغ بالحكم الغيابي المذكور مشوبا بعيب قانوني ويعتبر غير قانوني عليه قرر نقض الحكم المميز واعادة الاضبارة الى محكمتها وصدر القرار بالاتفاق في ١٩٩٩/٢/٢٧)^(١٠١).

كما طبقت محكمة استئناف البصرة بصفتها التمييزية هذه الاحكام في العديد من القرارات حيث قضت انه (اذا ثبت للمحكمة من خلال التحقيقات المادية التي اجرتها عدم تبليغ المدعى عليه بالانذار المسير اليه مما يكون الانذار والحالة هذه غير ذي قيمة لعدم تبليغ من تم توجيهه له بمضمونه ولا يمكن ان يصدر حكم بالتخلية لتخلف عدم دفع بدلات الايجار لكون التبليغ بالانذار من مستلزماتها)^(١٠٢). كما قضت أيضا (اذا كان التبليغ باطلا فتكون اجراءات المحكمة كلها باطلة ايضا وكان على المحكمة أن تقرر قبول الاعتراض من الناحية الشكلية لعدم تبليغ المعارضين وتمضي بنظر الدعوى الاعتراضية وفق القانون)^(١٠٣). وكذلك قضت انه (اذا كان التبليغ بالانذار غير قانوني فيكون الانذار غير مجدي ولا يترتب عليه الحكم بالتخلية وفق متطلبات الفقرة (١) من المادة السابعة عشر من قانون ايجار العقار)^(١٠٤).

ثانياً: مسؤولية القائم بالتبليغ.

لقد تناولت المادة (٢٨) من قانون المرافعات مسؤولية القائم بالتبليغ فنصت على ان (للمحكمة ان تفرض على القائم بالتبليغ غرامة لاتقل عن مائة دينار ولا تزيد على الف دينار اذا كان البطلان ناشئاً عن تقديره وذلك بقرار غير قابل للطعن)^(١٠٥).

واستناداً الى هذا النص فان مسؤولية القائم بالتبليغ تنهض اذا ما كان البطلان راجعاً الى تقصيره في اداء واجبه، ويستوي في ذلك ان يكون البطلان ناشئاً عن خطاه العمدي او ناشئاً عن اهماله وتقصيره. فيكون القائم بالتبليغ قد اخل بواجبه ويكون البطلان ناشئاً عن فعله اذا لم يتم بكتابة تاريخ اجراء التبليغ، او لم يدون اسم من يطلب تبليغه او توقيعه او اسم من سلمت اليه الورقة، او اذا قام باجراء التبليغ في وقت يعلم فيه تماماً ان المطلوب تبليغه غير موجود في محل التبليغ^(١٠٦). فاذا لم يكن سبب البطلان يدخل ضمن واجبات القائم بالتبليغ تنتفي مسؤوليته، كما لو كان سبب البطلان يتعلق ببيانات ورقة التبليغ، والشخص الذي تسلم اليه الورقة، والمكان الذي تسلم فيه، وكذلك الحال اذا حكم بعدم اختصاص المحكمة، او بطلان عريضة الدعوى لخطأ او نقص يتعلق بالطرفين او بالمدعى به او بالجلسة المحددة لنظر الدعوى^(١٠٧).

كما لا يصح فرض الغرامة على القائم بالتبليغ الا بعد ان تقضي المحكمة ببطلان ورقة التبليغ، اما اذا لم تقض بذلك فلا يحق لها فرض الغرامة^(١٠٨).

وكذلك يسأل القائم بالتبليغ بعد ان تقرر المحكمة ببطلان التبليغ عن تعويض الخصم المطلوب تبليغه عن كل الاضرار المادية والادبية التي اصابته نتيجة الخطأ في التبليغ استناداً الى المادة (٢٠٤)

بالتبليغ وبالاستناد الى المادة (٢١٩) من القانون المدني.

خاتمة:

واذ نصل الى نهاية المطاف من دراستنا لموضوع (بطلان التبليغات القضائية في قانون المرافعات المدنية العراقي) لابد لنا فيما يلي من تسطير ابرز النتائج والتوصيات التي تمخضت عنها:

اولاً: النتائج:

١. ان قانون المرافعات المدنية العراقي رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩ المعدل لم يضع نظرية عامة في البطلان كما هو الحال في اغلب التشريعات، وانما عالج البطلان في مواضع معينة ومنها بطلان التبليغات القضائية.
٢. ان المشرع العراقي وان اعتمد مذهب النص على البطلان الا انه لم يسلب القاضي سلطته التقديرية، اذ منحه سلطة واسعة من خلال تقدير ما يعد عيباً او نقصاً جوهرياً في التبليغ.
٣. ان الجوهري وغير الجوهري من العيب او النقص يتحدد من خلال المعيار الذي ساقه المشرع في المادة (٢٧)، فيعد العيب او النقص جوهرياً اذا كان من شأنه الاخلال بصحة التبليغ او تفويت الغاية منه.
٤. لقد اعتمد القضاء العراقي معيار الاخلال بصحة التبليغ او تفويت الغاية منه لتحديد ما اذا كان العيب جوهرياً او لا، كما انه اعتبر عدم اتباع الاجراءات القانونية المحددة في المواد (١٣-٢٥) من شأنه ان يخل بصحة التبليغ او يفوت الغاية منه على حسب الاحوال، لذلك لم يعتد بالتبليغ اذا لم يجر على حسب الاصول المنصوص عليها في المواد السابقة.
٥. ان البطلان الذي اشارت اليه المادة (٢٧) لا يعد بطلاناً نسبياً، وبذلك يكون قانون المرافعات قد سار على خطى القانون المدني في عدم الاخذ بنظرية تدرج البطلان، اذ ان القاضي يستطيع ان يحكم من تلقاء نفسه ببطلان التبليغ استناداً لمادة (١٥/١) مرافعات، وهو ما لا ينسجم مع طبيعة البطلان النسبي الذي يقتصر حق التمسك به بالخصم الذي تقرر البطلان لمصلحته مما يمتنع معه على المحكمة ان تقضي به من تلقاء نفسها.
٦. ان بطلان التبليغ يزول بمجرد حضور المطلوب تبليغه في اليوم المعين للمرافعة حتى وان كان حضوره من تلقاء نفسه وبمعزل عن التبليغ الباطل، اذ لا يشترط لزوال البطلان ان يكون الحضور بناء على الورقة الباطلة كما ذهب اليه الفقه المصري.
٧. لا يشترط لزوال البطلان بالحضور ان يكون هناك طريق طعن اخر يستطيع ان يسلكه الخصم، اذ ان نص المادة (٣/٧٣) كان مطلقاً ولم يتم دليل التقييد نصاً او دلالة.

ثانياً: التوصيات:

تعديل المادة (٢٧/مرافعات) وذلك للأسباب الآتية:

١. لقد ميزت المادة (٢٧) بين العيب والنقص الجوهرى اذ اعتبرتتهما سببين مستقلين لبطلان التبليغ، في حين ان النقص في التبليغ يعد عيباً فيه، لذلك كان يجب الاكتفاء بإيراد مصطلح العيب فقط.
 ٢. لم تُشر المادة (٢٧) بوضوح الى ان العيب الجوهرى هو العيب الذي يؤدي الى الاخلال بصحة التبليغ او تفويت الغاية منه.
- لذا نقترح ان تكون المادة (٢٧) بالصيغة الآتية:
- (يكون التبليغ باطلا اذا شابه عيب جوهرى. ويكون العيب جوهرى اذ كان من شأنه الاخلال بصحة التبليغ او تفويت الغاية منه).

الهوامش:

١. د. عبد الحميد الشواربي، التعليق الموضوعي على قانون المرافعات، الجزء الاول، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٤، ص ٢٠٦.
٢. د. فتحي والي، الوسيط في قانون القضاء المدني، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٧، فقرة (٢٤٦)، ص ٤٠٣.
٣. د. رمزي سيف، الوسيط في شرح قانون المرافعات المدنية والتجارية، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٠، فقرة (٤٣٧)، ص ٥١٣.
٤. د. ممدوح عبد الكريم حافظ، شرح قانون المرافعات المدنية العراقية، رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩، الجزء الاول، الطبعة الاولى، مطبعة الازهر، بغداد، ١٩٧٢، ص ٣١٣.
٥. انظر د. عبد الحميد الشواربي، المرجع السابق، ص ٢٠٧.
٦. انظر د. عبد الحميد الشواربي، المرجع السابق، ص ٢٠٩.
٧. انظر د. فتحي والي، المرجع السابق، فقرة (٢٤٦)، ص ٤٠٣. وكذلك د. احمد ابو الوفا، محمد نصر الدين كامل، محمد عبد العزيز يوسف، مدونة الفقه والقضاء في المرافعات، الجزء الثاني، دار المعارف، الاسكندرية، ١٩٥٥، فقرة (٨٥٧)، ص ٢٩٣.
٨. كما ويتشابه البطلان في القانون المدني مع نظيره في قانون المرافعات من حيث اجازة التمسك به لكل من تقرر البطلان لمصلحته، اضافة الى ان البطلان المطلق لا تلحقه الاجازة في القانون المدني وكذلك الحال بالنسبة للبطلان المتعلق بالنظام العام في قانون المرافعات (انظر د. عبد الحميد الشواربي، المرجع السابق، ص ٢٠٦).
٩. حيث يقسم الكتاب البطلان الى بطلان تهديدي وبطلان اجباري، والى بطلان منصوص عليه صراحة في القانون وبطلان لم يشر اليه القانون صراحة وانما يستفاد ضمناً (انظر د. احمد ابو الوفا واخرون، المرجع السابق، فقرة (٨٦٩)، ص ٣١٠).

١٠. ويطلق عليه ايضا البطلان المتعلق بالنظام العام والبطلان المتعلق بالمصلحة الخاصة (انظر د. فتحي والي، المرجع السابق، فقرة (٢٥٠)، ص ٤١٢، ويطلق عليه ايضا البطلان القطعي والبط لان المؤقت (انظر د. احمد ابو الوفا وآخرون، المرجع السابق، فقرة (٨٦٩)، ص ٣١٠، هامش رقم (١) و (٢).
١١. انظر د. عبد الحميد الشواربي، المرجع السابق، ص ٢١٢. وكذلك د. احمد ابو الوفا وآخرون، المرجع السابق، فقرة (٨٦٩)، ص ٣١٠. د. فتحي والي، المرجع السابق، فقرة (٢٥٠)، ص - ص (٤١٢-٤١٤).
١٢. انظر د. احمد ابو الوفا وآخرون، المرجع السابق، فقرة (٨٧٠)، ص - ص (٣١١-٣١٠).
١٣. انظر د. احمد ابو الوفا، نظرية الدفع في قانون المرافعات، الطبعة الاولى، دار المعارف، الاسكندرية، ١٩٥٤، فقرة (١٢٣)، ص ٢١٩.
١٤. انظر د. فتحي والي، المرجع السابق، فقرة (٢٤٧)، ص ٤٠٣.
١٥. انظر د. رمزي سيف، المرجع السابق، فقرة (٤٣٧)، ص ٥١٤.
١٦. انظر د. فتحي والي، المرجع السابق، فقرة (٢٤٧)، ص ٤٠٤.
١٧. انظر د. احمد ابو الوفا، المرافعات المدنية والتجارية، الطبعة الثانية، دار المعارف، الاسكندرية، ١٩٦٥، ص (٥٧٣).
١٨. انظر د. رمزي سيف، المرجع السابق، فقرة (٤٣٧)، ص ٥١٥.
١٩. انظر د. احمد ابو الوفا، المرافعات المدنية والتجارية، مرجع سابق، ص ٢٢١، د. فتحي والي، المرجع السابق، فقرة (٢٤٧)، ص ٤٠٤.
٢٠. انظر د. فتحي والي، المرجع السابق، فقرة (٢٤٧)، ص ٤٠٥.
٢١. فقد وضع قانون المرافعات المصري رقم (١٣) لسنة ١٩٦٨ المعدل نظرية عامة في ال بطلان اذ نصت المادة (٢٠) منه على انه (يكون الاجراء باطلا اذا نص القانون صراحة على بطلانه، او اذا شابه عيب لم تتحقق بسببه الغاية من الاجراء. ولا يحكم بالبطلان رغم النص عليه اذا ثبت تحقق الغاية من الاجراء). كما نص على البطلان في مواضع معينة منها بطلان اوراق التكليف بالحضور اذ نصت المادة (١٩) على انه (يترتب البطلان على عدم مراعاة المواعيد والاجراءات المنصوص عليها في المواد ١٣، ١١، ١٠، ٩، ٧، ٦).
٢٢. انظر الاستاذ عبد الرحمن العلام، شرح قانون المرافعات المدنية، الجزء الاول، الطبعة الثانية، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٩٦، ص ٣٠٨.
٢٣. انظر د. ممدوح عبد الكريم حافظ، المرجع السابق، ص ٣١٧.
٢٤. في حين يرى د. ممدوح عبد الكريم ان بطلان التبليغات يكون في حالتين هما:
١. نقص أو عيب جوهرى يخل بصحته.
 ٢. نقص أو عيب جوهرى يفوت الغاية منه (انظر، المرجع السابق، ص ٣١٤).
- الا اننا لانتفق مع هذا التقسيم اذ انه لم يعتمد العيب او النقص اساسا للتقسيم وانما اعتمد الاخلال بصحة التبليغ او فوات الغاية منه، دون ان يلتفت الى ان العيب او النقص في التبليغ لا يكون جوهريا الا عند الاخلال بصحة التبليغ او تفويت الغاية منه، فالعيب يكون جوهريا اذا كان من شأنه ان يخل بصحته او يفوت الغاية منه.

- كما ان التقسيم السابق يؤدي الى امكان القول بوجود عيب او نقص جوهري لا يؤدي الى الاخلال بصحة التبليغ او يفوت الغاية منه، وهذا امر غير منطقي اذ كيف يمكن ان يكون العيب جوهريا ولا يخل بصحة التبليغ او لا يفوت الغاية منه.
٢٥. د. ممدوح عبد الكريم حافظ المرجع السابق، ص ٣١٥.
٢٦. الاستاذ عبد الرحمن العلام، المرجع السابق، ص ٣٠٦.
٢٧. د. رمزي سيف، المرجع السابق، فقرة (٤٣٨)، ص ٥١٨. وانظر بذات المعنى د. احمد ابو الوفا واخرون، مدونة الفقه والقضاء، مرجع سابق، فقرة (٨٦٧)، ص ٣٠٧. د. محمد العشماوي، د. عبد الوهاب العشماوي، قواعد المرافعات في التشريع المصري والمقاون، الجزء الثاني، المطبعة النموذجية، القاهرة، غير مؤرخ، فقرة (٧٦٦)، ص ٢٧٨.
٢٨. محمد العشماوي، د. عبد الوهاب العشماوي، المرجع السابق، فقرة (٧٦٦) ص - ص (٢٧٩-٢٧٨).
٢٩. د. سعدون ناجي القشطيني، شرح احكام المرافعات، الجزء الاول، الطبعة الثانية، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٧٦، ص ٢١١.
٣٠. قرار محكمة التمييز رقم ٦١٨/٦/١٩٧٠/شريعة/١٩٧٠ في ١٩/٣/١٩٧٠ (اورده الاستاذ ابراهيم المشاهدي، المبادئ القانونية في قضاء محكمة التمييز، قسم المرافعات المدنية، مطبعة الجاحظ، بغداد، ٢٠٠٧، ص ١١٤).
٣١. قرار محكمة التمييز رقم ٥٨/تنفيذية/١٩٧٨ في ١٠/٧/١٩٧٨، منشور في مجموعة الاحكام العدلية، العدد (٣) السنة (٩) ١٩٧٨، ص ٣٣٥.
٣٢. قرار محكمة استئناف البصرة بصفتها التمييزية رقم ١٤٠/ت/ب/١٩٩٦ في ١٤/٨/١٩٩٦، (غير منشور).
٣٣. قرار محكمة استئناف البصرة بصفتها التمييزية رقم ١٠٦/ت/ب/١٩٩٧ في ٩/٣/١٩٩٧ (غير منشور).
٣٤. قرار محكمة التمييز رقم ٣٧٣/مدنية ثانية/١٩٧٢ في ٩/١٠/١٩٧٢ (اورده المشاهدي، المرجع السابق، ص ١١٦).
٣٥. الاستاذ صادق حيدر، شرح قانون المرافعات المدنية، محاضرات مطبوعة القيت على طلبة المعهد القضائي، ١٩٨٦، ص ٣١. الاستاذ مدحت محمود، شرح قانون المرافعات المدنية، الطبعة الاولى، بغداد، ٢٠٠٥، ص ٢٦، الاستاذ رحيم حسن العكيلي، دراسات في قانون المرافعات المدنية، الجزء الاول، الطبعة الاولى، مكتبة صباح، بغداد، ٢٠٠٦، ص - ص (٥٥-٥٦).
٣٦. الاستاذ رحيم حسن العكيلي، المرجع السابق، ص ٥٥.
٣٧. وقد استثنى الاستاذ صادق حيدر من امكانية تبليغ الخصم بغير ورقة التبليغ لحوق علمه بيوم المرافعة (انظر، المرجع السابق، ص ٣١).
٣٨. قرار محكمة التمييز رقم ٤٣١/هيئة عامة/١٩٧٩ في ٢٩/٩/١٩٧٩ (اورده المشاهدي، المرجع السابق، ص ١٢٤).
٣٩. انظر د. ادم وهيب النداوي، شرح قانون المرافعات المدنية، وزارة التعليم العالي، بغداد ١٩٨٨، ص - ص (١٧٩-١٨٠).

٤٠. فقد نصت المادة (١٦) على انه (يجب ان تشتمل الورقة المراد تبليغها على البيانات الاتية:
١. رقم الدعوى وبيان اليوم والشهر والسنة التي حصل فيها التبليغ.
 ٢. اسم طالب التبليغ ولقبه وشهرته ومهنته او وظيفته وموطنه فان لم يكن موطنه معلوما فلخر موطن له.
 ٣. بيان المحل الذي يختاره الطالب لغرض التبليغ.
 ٤. اسم المطلوب تبليغه ومهنته او وظيفته وموطنه (محل اقامته) فان لم يكن موطنه معلوما فأخر موطن كان له.
 ٥. اسم القائم بالتبليغ وتوقيعه.
 ٦. اسم من سلمت اليه صورة الورقة وصفته وتوقيعه على الاصل او اثبات امتناعه وسببه ان وجد.
 ٧. المحكمة التي يجب الحضور اليها واليوم والساعة الواجب الحضور فيها).
٤١. انظر الأستاذ عبد الرحمن العلام، المرجع السابق، ص ٢٢٩.
٤٢. انظر الأستاذ عبد الرحمن العلام، المرجع السابق، ص ٢٢٨.
٤٣. انظر المادة (٢٧) من قانون المرافعات.
٤٤. القرار رقم ٣٤٣٦/٣ شخصية شرعية / ١٩٧٣ في ١٩٧٣/٥/٢٣، منشور في النشرة القضائية، العدد (٣) السنة (٣)، ١٩٧٤، ص ١٥٧.
٤٥. قرار رقم ١٨٤٤/١٨٤٤/مدنية رابعة/١٩٧٥ في ١٩٧٦/١١/١٠ (اورده المشاهدي، المرجع السابق، ص ١٢٣).
٤٦. قرار رقم ١٣/١٣/هيئة عامة/ ١٩٨٥ في ١٩٨٥/٤/١٨ (اورده المشاهدي، المرجع السابق، ص ١٢٥).
٤٧. قرار رقم ٣١١/ت/ب/ ١٩٩٨ في ١٩٩٨/٦/٤ (غير منشور).
٤٨. قرار رقم ٩٩٧/٩٩٧/شخصية/ ١٩٧٦ في ١٩٧٦/٦/٢٠، (اورده المشاهدي، المرجع السابق، ص ١٢٢).
٤٩. قرار رقم ١٠١٧/١٠١٧/مدنية ثالثة/ ١٩٧٦ في ١٩٧٦/٥/١٣، منشور في مجموعة الاحكام العدلية، العدد (٣) السنة (٧)، ١٩٧٦، ص ١٧٣.
٥٠. انظر الأستاذ عبد الرحمن العلام، المرجع السابق، ص ٢٢٨.
٥١. انظر الأستاذ عبد الرحمن العلام، المرجع السابق، ص ٢٢٩. الأستاذ مدحت المحمود، المرجع السابق، ص ٢٩. الأستاذ صادق حيدر المرجع السابق، ص ٣٣. الأستاذ رحيم العكيلي، المرجع السابق، ص ٤٥.
٥٢. انظر الأستاذ عبد الرحمن العلام، المرجع السابق، ص ٢٢٩.
٥٣. انظر الأستاذ صادق حيدر، المرجع السابق، ص ٣٤.
٥٤. الأستاذ عبد الرحمن العلام، المرجع السابق، ص - ص (٣١١-٣١٠).
٥٥. الأستاذ عبد الرحمن العلام، المرجع السابق، ص ٣١٣.
٥٦. الأستاذ عبد الرحمن العلام، المرجع السابق، ص ٣١٣.
٥٧. الأستاذ صادق حيدر، المرجع السابق، ص ٤٣. الأستاذ مدحت المحمود، المرجع السابق، ص ٣٩، وكذلك ص ١٢٣. الأستاذ رحيم حسن العكيلي، المرجع السابق، ص - ص (٦١-٦٠).
٥٨. فقد نصت هذه المادة على انه (١. في اليوم المحدد للمرافعة يجب على المحكمة ان تتحقق من اتمام التبليغات وصفات الخصوم. ويحضر الخصوم بانفسهم او بمن يوكلونه من المحامين....).
٥٩. الأستاذ رحيم العكيلي، المرجع السابق، ص ٦٠.
٦٠. د. ممدوح عبد الكريم حافظ، المرجع السابق، ص - ص (٣١٧-٣١٩).

٦١. د. ممدوح عبد الكريم حافظ، المرجع السابق، ص ٣١٨.
٦٢. انظر د. عبد المجيد الحكيم، أ. عبد الباقي البكري، أ. م. محمد طه البشير، الوجيز في النظرية العامة للالتزام في القانون المدني العراقي، الجزء الاول، مصادر الالتزام، وزارة التعليم العالي، بغداد، ١٩٨٠، ص ١٢١.
٦٣. انظر ماسبق ص
٦٤. المادة (١٨/١) مرافعات.
٦٥. نقلا عن د. احمد ابو الوفا، نظرية الدفع في قانون المرافعات، الطبعة الاولى، دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٥٤، ص ١١.
٦٦. انظر الاستاذ ضياء شيت خطاب، بحوث ودراسات في قانون المرافعات المدنية العراقية، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد، ١٩٧٠، ص ٧٢. وكذلك الياس ابو عيد، الدفع الاجرائية في اصول المحاكمات المدنية والجزائية، مكتبة زين الحقوقية، لبنان، ٢٠٠٤، ص ٨، د. احمد ابو الوفا، نظرية الدفع، مرجع سابق، ص ١١.
٦٧. انظر الاستاذ ضياء شيت خطاب، المرجع السابق، ص ٧٥. د. احمد ابو الوفا، نظرية الدفع، مرجع سابق، ص ١١.
٦٨. الياس ابو عيد، المرجع السابق، ص ١٩.
٦٩. انظر صادق حيدر، المرجع السابق، ص ١٥٤. د. سعدون ناجي القشطيني، المرجع السابق، ص (٢٣٩-٢٤٠). د. ممدوح عبد الكريم حافظ، المرجع السابق، ص ١٥٢.
٧٠. انظر د. فتحي والي، المرجع السابق، فقرة (٢٨٥)، ص ٤٨٣. الياس ابو عيد، المرجع السابق، ص ٢١.
٧١. انظر الياس ابو عيد، المرجع السابق، ص ٢١.
٧٢. انظر الاستاذ عبد الرحمن العلام، المرجع السابق، ص ١٢٠. د. سعدون ناجي القشطيني، المرجع السابق، ص ٢٤١.
٧٣. انظر الياس ابو عيد، المرجع السابق، ص ٢٥. وانظر عكس ذلك د. فتحي والي، المرجع السابق، فقرة (٢٨٥)، ص ٤٨٥، حيث يقول (كما لا يسقط لمجرد كلامه في الموضوع في نفس الورقة التي ابدى فيها هذا الدفع ولو كان كلامه في الموضوع سابقا على ابداءه الدفع في ترتيب الورقة).
٧٤. انظر د. فتحي والي، المرجع السابق، فقرة (٢٨٥) ص ٤٨٥.
٧٥. انظر الاستاذ عبد الرحمن العلام، المرجع السابق، ص ١٢٠. د. سعدون ناجي القشطيني، المرجع السابق، ص ٢٤١.
٧٦. انظر د. فتحي والي، المرجع السابق، فقرة (٢٨٥)، ص ٤٨٤. الياس ابو عيد، المرجع السابق، ص ٢٣.
٧٧. انظر، الياس ابو عيد، المرجع السابق، ص ٢٣.
٧٨. ومن مميزات الدفع ببطلان التبليغات القضائية باعتباره دفع شكلي ان الحكم الصادر بقبول الدفع لا يمس اصل الحق الذي يدعيه المدعي، لذا فان بإمكان المدعي تجديد النزاع امام المحكمة المختصة وفق الاصول والاجراءات الصحيحة (انظر د. ممدوح عبد الكريم حافظ، المرجع السابق، ص ١٥٤).
٧٩. انظر الاستاذ صادق حيدر، المرجع السابق، ص ١٥٥.

٨٠. انظر د. سعدون ناجي القشطيني، المرجع السابق، ص ٢٤٠.
٨١. قرار محكمة استئناف البصرة بصفتها التمييزية رقم ٢١٣/ت/ب/٢٠٠٠ في ٢٩/٦/٢٠٠٠ (غير منشور).
٨٢. انظر د. فتحي والي، نظرية البطلان في قانون المرافعات، الطبعة الاولى، منشأة المعارف، الاسكندرية، ١٩٥٩، فقرة (٣٠٢)، ص ٥٥١. الاستاذ صادق حيدر، المرجع السابق، ص ١٥٥. الاستاذ مدحت المحمود، المرجع السابق، ص ١٢٣.
٨٣. محمد العشماوي، د. عبد الوهاب العشماوي، المرجع السابق، ص - ص (٢٨٩-٢٩٠). د. احمد ابو الوفاء، التعليق على نصوص قانون المرافعات، منشأة المعارف، الاسكندرية، ٢٠٠٤، ص ٥٣١. الاستاذ رحيم العكلي، المرجع السابق، ص ٦١.
٨٤. انظر د. فتحي والي، نظرية البطلان، مرجع سابق، فقرة (٣٠٠)، ص ٥٤٣.
٨٥. قرار رقم ١٩٩٣/ح/١٩٥٨ في ٢٢/١١/١٩٥٨ (اورده الاستاذ عبد الرحمن العلام، شرح قانون المرافعات، الجزء الثاني، مطبعة الزهراء، بغداد، ١٩٧٢، ص ٣٠٦).
٨٦. انظر د. فتحي والي، نظرية البطلان، مرجع سابق، فقرة (٣٠٢)، ص ٥٥١.
٨٧. انظر د. فتحي والي، نظرية البطلان، مرجع سابق، فقرة (٣٠٢)، ص ٥٥١. د. احمد ابو الوفاء، التعليق على نصوص المرافعات، مرجع سابق، ص ٥٣٠.
٨٨. انظر د. فتحي والي، المرجع السابق، فقرة (٣٠٢)، ص ٥٥١. د. احمد ابو الوفاء، المرجع السابق، ص ٥٣٠.
٨٩. انظر د. احمد ابو الوفاء، التعليق على نصوص قانون المرافعات، مرجع سابق، ص ٥٣٠.
٩٠. انظر د. احمد ابو الوفاء، المرجع السابق، ص ٥٣٠.
٩١. انظر د. فتحي والي، المرجع السابق، فقرة (٣٠٢)، ص ٥٥١.
٩٢. انظر د. فتحي والي، المرجع السابق، فقرة (٣٠٢)، ص ٥٥٤. د. احمد ابو الوفاء، المرجع السابق، ص ٥٣١. د. رمزي سيف، المرجع السابق، فقرة (٣٩٣)، ص ٤٣٧. محمد العشماوي، د. عبد الوهاب العشماوي، المرجع السابق، ص ٢٨٧.
٩٣. د. رمزي سيف، المرجع السابق، (٣٩٤)، ص ٤٤٠. محمد العشماوي، د. عبد الوهاب العشماوي، المرجع السابق، ص - ص (٢٨٨ - ٢٨٩).
٩٤. انظر د. عبد الحميد الشواربي، المرجع السابق، ص ٢٦٣.
٩٥. انظر د. فتحي والي، المرجع السابق، فقرة (٣٦٠)، ص ٦٤٤. د. احمد ابو الوفاء، نظرية الدفع، مرجع سابق، فقرة (١٥٠)، ص ٢٦٩. د. عبد الحميد الشواربي، المرجع السابق، ص ٢٦٣.
٩٦. انظر د. عبد الحميد الشواربي، المرجع السابق، ص ٢٦٣.
٩٧. انظر محمد العشماوي، د. عبد الوهاب العشماوي، المرجع السابق، ص ٢٩٤.
٩٨. انظر د. رمزي سيف، المرجع السابق، فقرة (٤٤١)، ص ٥٢٢.
٩٩. انظر الأستاذ رحيم العكلي، المرجع السابق، ص ٦٠.
١٠٠. انظر د. احمد أبو الوفاء، نظرية الدفع، مرجع سابق، فقرة (١٥٠)، ص ٢٧٠. د. رمزي سيف، المرجع السابق، فقرة (٤٤١)، ص ٥٢٣.
١٠١. قرار رقم ٤٣٥/م/عقار/٥٣٠٠/١٩٩٨ في ٢٧/٢/١٩٩٩ (غير مشروع).

١٠٢. قرار رقم ٨٦/ت - ب/ ١٩٩٧ في ١٩٩٧/٢/٢٢ (غير منشور).
١٠٣. قرار رقم ٣١١/ت - ب/ ١٩٩٧ في ١٩٩٧/٦/٤ (غير منشور).
١٠٤. قرار رقم ١٧/ت - ب/ ١٩٩٨ في ١٩٩٨/٢/١٨ (غير منشور).
١٠٥. وقد عدل مبلغ الغرامة الواردة في المادة (٢٨) بموجب بيان صادر من وزير العدل ونشر في الوقائع العراقية العدد ٣٧٣١ في ١٩٩٨/٧/٢٠.
١٠٦. انظر الأستاذ عبد الرحمن العلام، شرح المرافعات، ج٢، مرجع سابق، ص ٣٢٠.
١٠٧. انظر الأستاذ عبد الرحمن العلام، المرجع السابق، ص ٣٢٠.
١٠٨. انظر الأستاذ عبد الرحمن العلام، المرجع السابق، ص ٣٢٠. الأستاذ رحيم العكلي، المرجع السابق، ص ٦٢.